الأمم المتحدة

A/C.2/56/SR.10

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون

Distr.: General
28 December 2001
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة العاشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد سيكساس دا كوستا .....(البرتغال)

المحتويات

تنظيم الأعمال

البند ٩٥ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

(ب) النظام المالي الدولي والتنمية

(د) أزمة الديون الخاردجية والتنمية

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

01-57541 (A)
0157541

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٠

تنظيم الأعمال

١ - **الرئيس:** قال إنه يعتقد، في ضوء الاستعدادات الجارية لعقد المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، أن اللجنة تود - بشكل استثنائي - النظر في البنود ٩٥ (أ) و (ب) و (د) والبندين ١٠٥ و ١٠٧ من جدول الأعمال معا. وستقوم الأمانة بعرض التقارير، دون إجراء أي مناقشة للبنود ومع الاقتصار فقط على القرارات الإجرائية.

٢ - فتقرر ذلك.

٣ - **السيدة كيلي** (أمينة اللجنة): عرضت برنامج العمل المقترح المنقح المزمع إصداره لاحقا بوصفه الوثيقة (A/C.2/56/L.1/Rev.1)، والذي وضع مشروعه بعد عقد مشاورات غير رسمية.

٤ - اعتمد برنامج العمل المقترح المنقح.

٥ - **أكد الرئيس،** في معرض رده على سؤال طرحه **السيد رُماسيث** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)، أن المسائل الموضوعية يمكن إثارتها في القرارات الإجرائية في إطار البنود التي أعيدت برمجة مواعيد النظر فيها.

البند ٩٥ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (A/56/222-S/2001/736، A/56/306)

(ب) **النظام المالي الدولي والتنمية** (A/56/173 و Add.1 و 2)

(د) **أزمة الديون الخارجية والتنمية** (A/56/262)

٦ - **السيد كينيبورغ** (المدير، شعبة تحليل السياسات الإنمائية، دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): عرض تقرير الأمين العام عن البنيان المالي الدولي والتنمية، بما في ذلك النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو (A/56/173) وإضافتيه: مذكرة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن استقرار النظام المالي وكفاءة الأسواق: منظور عالمي للمنافع العامة (Add.1) وتقرير الأمين العام بشأن معلومات عن الأعمال التي اضطلع بها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية دعما لتعزيز التدفقات المالية الخاصة الطويلة الأجل، ولا سيما الاستثمارات الأجنبية المباشرة (Add.2).

٧ - قال، في معرض استكماله للمعلومات الواردة في التقارير، إن البلدان النامية نقلت، في عام ٢٠٠١، كميات أقل من الموارد المالية إلى الخارج. ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى انتهاء الطفرة المؤقتة في مداخيل البلدان المصدرة للنفط والناتجة عن الصادرات. ويفسر اتساع نطاق أوجه العجز التجاري - أي نقصان الفوائض التجارية - الناجمة عن إيرادات الصادرات المخيبة للآمال سبب ارتفاع إجمالي طلب البلدان النامية الأخرى على الأموال الخارجية عما كان عليه في عام ٢٠٠٠. وفي الوقت نفسه، كان هناك نقص متزايد في توافر الأموال الخاصة، لا سيما في الأشهر الثلاثة التي أعقبت تقديم التقرير.

٨ - انخفضت الأسعار في أسواق الأوراق المالية الناشئة انخفاضا كبيرا في الفصول الثلاثة الأولى من عام ٢٠٠١، وازداد شعور الإحباط لدى المستثمرين مع اشتداد الدليل على تباطؤ الاقتصاد العالمي وما يرافقه من تدهور متوقع في أوضاع العديد من البلدان النامية. ورغم أن زيادة المساعدة التي قدمها صندوق النقد الدولي إلى الأرجنتين في آب/أغسطس كانت قد ساعدت على احتواء تدهور معنويات المستثمرين، إلا أن تدفقات الاستثمارات إلى الأسواق الناشئة بقيت خفيفة نظرا لميل المستثمرين إلى الاستثمارات ذات المخاطر المنخفضة.

٩ - وأضاف المتحدث أن هناك عددا من العوامل ألحقت أيضا ضررا بالاستثمارات المباشرة وهي تباطؤ الاقتصاد العالمي، وتدهور مداخيل الشركات، وتزايد ضعف الأوضاع الاقتصادية في البلدان النامية، وتناقص عمليات الخصخصة ودمج وشراء الشركات عبر الحدود في البلدان النامية. وهذه المسألة كانت في عداد المسائل التي عالجها تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٠ الذي يعده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

١٠ - ومنذ الاعتداء الإرهابي الواقع في ١١ أيلول/سبتمبر، اشتد نفور المستثمرين من المخاطرة اشتدادا كبيرا، مما أدى إلى تفاقم الوضع في المدى القصير فيما يتعلق بتدفقات رؤوس الأموال الخارجية الخاصة إلى البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وقد يشكل ذلك مشكلة حادة في الأشهر القادمة إذا ما ترددت المصارف والأسواق المالية الدولية في منح القروض الجديدة التي تعتبر ضرورية لتمويل إيفاء الالتزامات المستحقة في العديد من البلدان المتوسطة الدخل.

١١ - وحتى الآن شكلت الأموال الرسمية المصدر الرئيسي لازدياد التدفقات المالية إلى البلدان النامية في عام ٢٠٠١. وعلى أثر الانخفاضات الحادة الحاصلة في السنتين الماضيتين، ازداد صافي التدفقات المالية الرسمية إلى اقتصادات الأسواق الناشئة ازديادا كبيرا في عام ٢٠٠١ نتيجة لبرامج المساعدة واتفاقات القروض التي أبرمها صندوق النقد الدولي مع البلدان التي تعاني صعوبات اقتصادية. والصعوبات المحتملة في الأشهر القادمة يمكن أن تزيد من حاجة البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة الانتقال إلى الإفادة من صندوق النقد الدولي وغيره من الموارد الرسمية. وفضلا عن ذلك، فإن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر فاقمت ملحاحية الحاجة إلى ضرورة تسريع إصلاح البنيان المالي الدولي، وذلك لأن هناك توافقا على أن هذه التدابير من شأنها أن تعزز ثقة المستثمرين والاستقرار المالي الدولي.

١٢ - **السيد كريغيل** (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية): عرض تقرير الأمين العام عن مشاكل الديون الخارجية وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية، بما في ذلك المشاكل الناجمة عن عدم الاستقرار المالي على الصعيد العالمي (A/56/262).

١٣ - وفي ضوء التطورات الأخيرة، بما فيها سرعة انخفاض معدلات النمو، فإن ازدياد أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات محفظات الأوراق المالية - زاد في الواقع من احتمال تفاقم عدم الاستقرار في الإيفاءات الخارجية التي تقوم بها البلدان النامية - وهو احتمال توقعته الفقرة ١١ من التقرير. وحتى قبل وقوع أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، فإن النمو الدوري الأخير للاقتصاد العالمي أثار الشكوك بقدرة المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون في وضع جميع البلدان المعنية على طريق النمو المستمر دون اتخاذ أية تدابير إضافية (الفقرة ٢٩). وقال المتحدث، في معرض استكماله المعلومات الواردة في الفقرة ٤٦ من التقرير، إنه يكاد لا يكون هناك أي شك، في سياق الترتيبات الأمنية المعتمدة في أعقاب الاعتداءات الإرهابية، في أن مجمل تدفقات رأس المال الخاص إلى البلدان النامية سيكون أقل بكثير من التدفقات في الأعوام السابقة ويكاد لا يزيد على المستويات التي كان عليها في بداية التسعينات.

١٤ - وأضاف أن التقرير الأخير الذي قدمه الأمين العام إلى الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة عن التطورات الأخيرة في حالة ديون البلدان النامية (A/55/422) تضمن مقترحات سياسية تتعلق بـ ''الحل السريع'' لمشكلة ديون البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل بالنسبة للدين الرسمي والدين التجاري على السواء. وعلى الرغم من إحراز

بعض التقدم في السنة الفاصلة، وخصوصا في سرعة عملية المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، فإن المشاكل في معظم المجالات ما تزال بدون حل. وهكذا فقلما تختلف الاستنتاجات التي تُستمد من التقرير الحالي (A/56/262) والمتعلقة بالسياسات الدولية.

١٥ - **السيد ستانيسلافوف** (الاتحاد الروسي): قال، وفقا للإجراءات الجديدة المتفق عليها، فإن موقف وفده بشأن البند ٩٥ قدم إلى الأمانة كتابيا.

١٦ - **الرئيس:** قال إن النص سيعمم على الوفود.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.